مقال فهمى هويدي الممنوع فى كل الصحف العربية التي يكتب فيها

أنياب الديمقراطية الموعودة

سجلوا علي هذه الإفادة، وأدعو الله أن تكذب الأيام كل كلمة فيها: إغلاق مركز زايد الثقافي بضغط أمريكي، هو علامة فارقة في أجواء المنطقة، من حيث إنه يبعث برسالة تحذير وإنذار لكل منبر أو مثقف عربي، تقول بصريح العبارة إن الديمقراطية الموعودة بعد احتلال العراق لها حدود، ولها سوط وأنياب أيضا. (1)

في الثامن عشر من شهر أغسطس الماضي بثت وكالة "أسوشيتدبرس" خبرا ذكرت فيه ما نصه: صرح مسئول في دولة الإمارات العربية بأنهم بصدد إغلاق مركز فكري يتهمه النقاد الغربيون بالترويج لمعاداة السامية والولايات المتحدة.. وقال إن الإمارات أعربت بشكل خاص عن قلقها في الشهر الماضي بشأن التصريحات المنشورة عن أنشطة المركز.

في اليوم التالي مباشرة، في 19/8، كتب الأستاذ عبد الرحمن الراشد رئيس تحرير "الشرق الأوسط" تعليقا علي مدي يومين شرح فيه حيثيات إغلاق المركز الذي وصفه بأنه "صار يمثل مشكلة سياسية، بسبب السمعة التي شاعت عن تطرف طروحاته، واستضافته لمفكرين متطرفين والترويج لهم" - وأضاف أنه بسبب تلك السمعة السيئة" وقع المركز في شباك الباحثين عن أخطاء عربية، مثل مؤسسة "ميمري" المحسوبة علي الفكر الإسرائيلي، فاصطادت بسهولة المركز، متلبسا بالتوجهات المتطرفة، وأجهزت علي سمعته". وهذه المعلومة الأخيرة كررتها برقية لوكالة "رويترز" في 26/8 قالت فيها "إن عددا من الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة كانت قد اتهمت المركز بالعداء للسامية".

أخيرا، في 27/8، أعلن رسميا في أبو ظبي أنه تم إغلاق المركز الذي كان تابعا للجامعة العربية منذ إنشائه في عام 1999، وتولت دولة الإمارات رعايته وتمويله، ومن ثم أسدل الستار علي قصته، حتي إشعار آخر علي الأقل - وفي التقرير الذي بثته الوكالة الفرنسية بمناسبة إعلان الإغلاق، نقلت علي لسان مسئول في المركز أنه "تعرض لحملة من معهد بحوث الشرق الأوسط والمؤسسات اليهودية في العالم".

نحن إذن أمام خبر صحيح، وبين أيدينا أسباب معلنة للإغلاق، وخيط مهم يشير إلي الجهة التي قامت بدور المحرض علي عملية الاغتيال. وتوفر تلك العناصر يوفر لنا أرضية تسمح لنا بأن نقلب الأمر ونحن مطمئنين إلي الوضوح النسبي للأركان الأساسية في القضية، الفعل والفاعل والمحرض والمفعول به.

أقدم لتلك المحاولة بعدة ملاحظات هي:

* أننا نتحدث عن مركز ثقافي ظل خلال عمره القصير (3 سنوات) يضج بالحركة والنشاط، الأمر الذي أكسبه شهرة علي الصعيدين الإقليمي والدولي، وتميز بأنه منفتح بشكل رصين علي مختلف الاتجاهات والآراء. الأمر الذي كرس صدقيته واستقلاله. ولم يكن نشاطه محصورا في المحاضرات التي ذاع صيتها فحسب، ولكنه كان يتعاون مع أكثر من 120 من الباحثين الجادين العرب والأجانب، ثم إنه كان ينظم بين الحين والآخر ندوات مغلقة لمناقشة القضايا الحيوية التي تهم العالم العربي.

* إن سياسة الدولة الراعية للمركز معروفة بالاتزان والاعتدال، وتلك من سمات المجتمع الإماراتي التي كفلت له الاستقرار والازدهار، الأمر الذي يعني أن المناخ العام الذي عمل فيه المركز كان أبعد ما يكون عن التطرف، ولم يكن بوسع المركز -حتي لو أراد- أن يشذ عن تلك الأجواء، وإنما كانت ممارساته تعبيرا عنها وتجسيدا لها.

* إن إغلاق مركز ثقافي محترم علي ذلك النحو، يعد إجراء غير مسبوق في العالم العربي، وحين يتم ذلك الإغلاق استجابة لضغوط أمريكية، فإن ذلك يستدعي أبعادا أخري للمشهد، ويضيف علي فرادته طابعا خاصا، يثير العديد من التساؤلات والمخاوف، التي سنأتي علي ذكرها بعد قليل.

* إن الدهشة تعتري المرء وهو يفاجأ بالقرار الذي اتخذ بصدد المركز، لكن تلك الدهشة تتضاعف حين يلاحظ المرء أنه استقبل بصمت مطبق في العواصم العربية. إذ باستثناء بيان تضامن مع المركز ومناشدة للسلطات الإماراتية لكي تراجع قرار إغلاقه، أصدره بعض المثقفين العرب، فإن المؤسسات والهيئات الثقافية وأجهزة الإعلام العربية تجاهلت الموضوع. علما بأن ما حدث مع المركز يمكن أن يتكرر في أي عاصمة أخري، ويؤكل الجميع "كما أكل الثور الأبيض". بل إنني حين كتبت تعليقا علي الموضوع في الاتجاه الذي عبر عنه بيان المثقفين، فإن إحدي الصحف العربية التي اعتدت أن أنشر فيها مقالا أسبوعيا، حجبت التعليق وامتنعت عن نشره !

(2)

الغارة علي المركز لم تبدأ في أبو ظبي، ولكنها خرجت من واشنطن. والمعلومة التي سبقت الإشارة إليها عن دور معهد "ميمري" في قيادة الحملة المضادة لمركز زايد صحيحة تماما. ذلك أن المعهد كان قد أصدر في العام الماضي تقريرا عن المركز اتهمه فيه بمعاداة الولايات المتحدة والغرب، وبالعداء للسامية. وهذا العام (في 11/7 الماضي) أصدر المعهد تقريرا ثانيا كرر فيه الاتهامات وواصل حملته الشرسة ضده. وقد اكتسبت الحملة بعدا جديدا في ظل تنامي دور المتطرفين في الإدارة الأمريكية، الأمر الذي كان له أثره في الضغوط الأمريكية علي دولة الإمارات.

وقبل أن نحاول تقييم هذه الحملة، من المفيد أن نتعرف أكثر علي هوية المعهد الذي نظمها، إذ من شأن ذلك أن يفض لغز اهتمامه وهو في واشنطن بمحاضرات ومطبوعات تصدر في أبو ظبي في الطرف الآخر من الدنيا.

كلمة "ميمري" هي اختزال للأحرف الأولي من الاسم الحقيقي الذي هو "معهد الشرق الأوسط للبحوث والإعلام" الذي أنشئ في عام 1998، أي قبل عام واحد من تأسيس مركز زايد، ومنذ ظهر إلي الوجود عرف بعلاقاته الوثيقة مع إسرائيل. ذلك أن مؤسسه ومديره، والمالك المسجل لموقعه علي شبكة الاتصالات الدولية (الإنترنت)، شخص إسرائيلي هو إيحال كارمون، الذي كان في الأصل "كولونيل"، أمضي 22 عاما في المخابرات العسكرية الإسرائيلية، وعمل في السنوات الأخيرة مستشارا لمكافحة الإرهاب مع اثنين من رؤساء الحكومات الإسرائيلية، هما إسحاق شامير وبنيامين نتانياهو، ليس ذلك فحسب، وإنما باستعراض أسماء العاملين بالمعهد تبين أن ثلاثة منهم كانوا يعملون مع المخابرات الإسرائيلية، وهناك ثلاثة آخرون أحدهم عمل بالقيادة الشمالية للجيش الإسرائيلي، وآخر ذو خلفية أكاديمية، والثالث كوميدي سابق.

المهمة الرئيسية للمعهد هي تتبع ما تنشره الصحف والمطبوعات العربية بوجه أخص، وترجمته وتوزيعه علي أوسع دائرة ممكنة من المثقفين والمهتمين بالشأن العام في الولايات المتحدة وأوروبا، وهي عملية لقيت إقبالا شديدا بعد أحداث 11 سبتمبر، وما استصحبته من مضاعفة الاهتمام والفضول الغربيين بكل ما يتعلق بالعالمين العربي والإسلامي.

لم تتسم هذه المهمة بالبراءة يوما ما، فقد وصف إبراهيم هوبر المتحدث باسم مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (كير) وظيفة المعهد في صحيفة "واشنطن تايمز" بقوله إن دوره ينحصر في "البحث عن أسوأ العبارات المقتبسة عن العالم العربي والإسلامي، ونشرها علي أوسع نطاق ممكن".

هذا الرأي تضامن معه واستشهد به أحد كتاب "الجارديان" البريطانية (برايان ويتيكر - 12/8/2002)، الذي كتب يقول: إنه يتلقي من المعهد عبر البريد الإلكتروني، وبالمجان، ترجمات عالية المستوي لمقالات صادرة في الصحف العربية، لكنه عبّر عن توجسه وعدم ارتياحه لطبيعة تلك الترجمات، التي هي "إما أن تعكس صفات سيئة للعرب، أو أنها تقوم بتعزيز الأولويات السياسية لإسرائيل".

ومن الملاحظات الطريفة التي أوردها كاتب المقال قوله إن المعهد يقدم نفسه باعتباره مؤسسة محايدة تشجع الاعتدال، وتسعي لتسليط الأضواء علي النماذج الصارخة للتعصب والتطرف، وكلها تشكك في صدق المقولة بعدما اكتشف أن الترجمات التي يعممها كلها تعكس نماذج لمظاهر التطرف في الجانب العربي، في حين أنه لم يتلق مرة واحدة ترجمات من ذلك القبيل عن الصحافة العبرية (وهي بلا حصر كما يعلم الجميع).

(3)

لن نذهب بعيدا أو نتجني إذا قلنا إن الزوبعة التي ثارت حول مركز زايد خرجت أصلا من معهد مشبوه أمريكي صهيوني معني بأمرين جوهريين في العالم العربي، هما الاصطياد والوقيعة، ولا ينسي في هذا الصدد أن معهد "ميمري" هذا هو الذي تصيد للدكتور غازي القصيبي قصيدته التي نشرها حين كان سفيرا للسعودية في لندن وحيا فيها الشهيدة الفلسطينية وفاء إدريس. إذا قام بترجمتها واعتبرها تشجيعا علي الإرهاب والعنف وتحريضا "للانتحاريين" لكي يواصلوا قتل المدنيين الإسرائيليين، ومن ثم فقد أقام الدنيا وأقعدها ضد الدكتور القصيبي، وكان له دوره في تشويه العمل الذي قام به، وتأليب كثيرين ضده.

في وقت لاحق أثار المعهد زوبعة مماثلة بسبب مقالة نشرتها صحيفة "الرياض" لكاتبة سعودية، كانت قد أشارت في سياقها إلي القصة الشائعة التي تقول إن اليهود يستخدمون دماء الأطفال المسلمين في إعداد أطفالهم في عيد "اليوريم". وادعي أن الصحيفة مملوكة للدولة السعودية (وهذا ليس صحيحا)، ومن ثم فقد ربط بين المقالة وبين سياسة المملكة، التي نسب إليها العداء للسامية!

نفس الأسلوب اتبع مع مركز زايد، الذي نسبت إليه ذات الاتهامات الفضفاضة التي أصبحت تنسب لكل من يجرؤ علي انتقاد السياسة الإسرائيلية، أو ينطلق بكلمة حق إزاء سياسة الإدارة الأمريكية.

رسائل التشويه المسمومة "يبعث بها المعهد بصورة منتظمة إلي 200 ألف عنوان إلكتروني" وتزود بها وسائل الإعلام بصفة مستمرة. ونظرا لما نعرفه من تلاق للهوي بين الطرفين بسبب نفوذ العناصر الصهيونية في تلك المؤسسات، فإنها وجدت فيما يبعثه المعهد زادا إضافيا لتشديد حملات التشويه ضد العرب والمسلمين، التي تشارك فيها بحماس مفرط مختلف المؤسسات اليهودية في الولايات المتحدة.

وقد بلغ من قوة تلك الحملات وتأثيرها علي الناس أنها أوصلت رسالة التشويه إلي قطاعات واسعة من الأمريكيين، لدرجة أن الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات حين تبرع بمبلغ 15 ألف دولار لسد العجز المالي في ميزانية إحدي المدارس الابتدائية في ولاية كاليفورنيا (استجابة لطلب جدة أحد التلاميذ كانت في زيارة للإمارات)، فإن أولياء الأمور ترددوا في قبول المنحة التي كان من شأنها أن تبقي علي مدرسي المرحلة الثالثة الذين تم الاستغناء عن خدماتهم، وكان السبب الرئيسي في هذا التردد هو ارتباط اسم الشيخ زايد بالمركز الذي أشيع عنه أنه معاد للسامية.

(4)

في إحدي الندوات التي شهدتها في لندن لمناقشة الأوضاع في العالم العربي بعد 11 سبتمبر، -كانت بدعوة من وزارة الخارجية البريطانية- أثير موضوع التطرف، وفي محاولة تعريفه، فإن أكاديميا بريطانيا خفيف الظل، قال إن هناك تعريفات كثيرة للتطرف، لكنه من متابعته للمناقشات والممارسات التي جرت حول الموضوع خلص إلي أن التطرف أصبح حقيقة الأمر "كل كلام أو سلوك لا يعجبنا"!

هذا بالضبط ما حدث مع مركز زايد، حين قيل علي منبره كلام لم يعجب الأمريكيين والصهاينة فلاحقته لعنة "التطرف"، وأطلقت من حوله الشائعات التي مهدت للانقضاض عليه واغتياله. ذلك أن أكثر ما أخذ علي المركز أنه دعا الفرنسي تيري ميسون مؤلف الكتاب الذي شكك في أحداث 11 سبتمبر واعتبرها أكذوبة. وأنه سمح بإلقاء محاضرات انتقدت السياسة الأمريكية والإسرائيلية، والذين تحدثوا في هذه الأمور لم يتجاوز عددهم عشرة أشخاص، من بين عشرات المحاضرين الذين تمت دعوتهم منذ إنشاء المركز. وبالمناسبة فإن الذين مارسوا عملية النقد كان بعضهم أمريكيين، كما أن هناك أمريكيين آخرين دافعوا عن سياسة بلادهم وحاولوا إقناع مستمعيهم بصوابها.

إن شئت فقل إن كل جريمة المركز أنه سمح للرأي الآخر بأن يعبر عن نفسه بشكل حذر وفي نطاق محدود وضيق، حتي إن أصحاب ذلك الرأي الآخر لم يتجاوز عددهم أصابع اليدين، لكن ذلك لم يحتمل، ولم يغفر له أنه أتاح تلك الفرجة الصغيرة، فكان هناك إصرار علي قمعه، وإسكات صوته، وأيضا لكي يكون عبرة للآخرين.

والأمر كذلك، فلم يكن من العسير أن نستنتج أن الإمارات استقبلت الضغوط واحتملتها لبعض الوقت، وإزاء اشتدادها واتساع نطاقها فإنها أرادت أن توقف الحملة فاختارت أن تغلق المركز عملا بالمثل القائل: الباب الذي يأتيك منه الريح، أغلقه كي تستريح.

(5)

الاستعلاء الأمريكي لا حدود له فيما يبدو. والضغوط التي مورست لإغلاق مركز زايد الثقافي فريدة في بابها وغير مسبوقة حقا، حيث لا نعرف أن ثمة مؤسسة ثقافية عربية تعرضت للمصير الذي لقيه، ولكنها صفحة في سجل حافل للممارسات العبثية المتجاوزة للأعراف التي تشهدها العواصم العربية، في ظل الإدارة الأمريكية الحالية الخاضعة لهيمنة المتطرفين، وهي الممارسات التي ذهبت بعيدا في الفظاظة والفجاجة خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر.

نكأ ذلك الجرح ما نشرته أسبوعية "المجلة" اللندنية (عدد 10/8) حيث أعدت ملفا رصد ممارسات السفراء الأمريكيين في خمس دول، وكان محور الملف سؤال واحد هو: سفراء هم أم أوصياء؟ وفي الإجابة عن السؤال استعرض مراسلو المجلة شريطا مليئا بالوقائع والشواهد المستفزة. من رسالة السفير الأمريكي في القاهرة التي نشرها الأهرام في 30/9 الماضي وطلب فيها من مسئولي الصحف -بجرأة يحسد عليها- منع نشر المقالات والتحليلات التي تخالف الرواية الأمريكية لأحداث سبتمبر، ومحاولته التدخل في الأعمال التليفزيونية، مثلما حدث في مسلسل "فارس بلا جواد"، إلي طلب السفير الأمريكي في بيروت إقصاء وزير الإعلام اللبناني غازي العريض من منصبه (استبعد في التعديل الوزاري الأخير)، إلي دعوة السفير الأمريكي في البحرين للحضور في أحد النوادي الاجتماعية بالمنامة أن يقفوا دقيقة حدادا علي الضحايا الإسرائيليين أسوة بما فعلوه مع الضحايا الفلسطينيين، وانتهاء بالسفير الأمريكي في صنعاء الذي هاجمته بشده صحيفة "الميثاق" الناطقة باسم حزب المؤتمر الشعبي الحاكم، وقالت إنه يتصرف "كمندوب سام" متناسيا أن اليمن بلد مستقل له سيادة، وليس الولاية الثانية والخمسين لأمريكا.

لا يخلو المشهد من مفارقة، لأن الولايات المتحدة التي تفرض نفسها علي الآخرين ولا تتردد في مصادرة أو قمع الآراء المخالفة لها والناقدة للسياسات الإسرائيلية، هي ذاتها التي تعلن علي الملأ أن العالم العربي بعد إسقاط النظام العراقي سترفرف عليه أعلام الحرية، وأن نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط هو المهمة الأخلاقية لهذا العصر.

وقد شاء ربك أن تتزامن الضغوط الأمريكية لغلق مركز زايد مع نشر تفاصيل المشروع التي أعدته هيئة المعونة الأمريكية لإصدار بعض الصحف العربية وإنشاء محطات تليفزيونية فضائية، حتي تتولي تجميل الوجه الأمريكي والتعبير عن سياسة واشنطن في الشرق الأوسط والعالم الخارجي، أما نكتة الموسم، وأكثر المفارقات سخرية وإضحاكا فهي أن ذلك كله -وبعضه إرهاب فكري علي الأقل- يتم في إطار الحملة علي الإرهاب!

تري علي من سيحل الدور في المرة القادمة؟!